● أخبار قصيرة

تفعيل خط إئتمان بمليار يورو بين إيران وروسيا

أكد المدير التنفيذي لصندوق ضمان الصادرات الايراني تفعيل خط إئتمان بقيمة مليار دولار بموجب عقد أبرم مع موسسة ضمان إئتمان الصادرات الروسي" أغزيار" العام الماضي.
وأوضح أمير برهاني، الاربعاء، بأن مؤسسة "أغزيار" تمثل صندوق ضمان الصادرات الروسي، وأن الخط تم تفعيله هذه السنة المالية (بدأت ٢١ مارس/آذار ٢٠٢٣)، وبموجبه تم إصدار نحو ٣٠ مليون يورو بوليصة تأمين لتصدير السلع الى روسيا.
وقال برهاني: إن الجانب الروسي استخدم ١٠ إلى ١١ مليون يورو من خط الإئتمان المذكور علماً بأن الروس طلبوا عدة مرات للإفادة من خدمات صندوق ضمان الصادرات الايراني منها الخدمات المقدمة لمشاريع الخدمات الهندسية والفنية بقطع سكك الحديد بغية الاستثمار فيها.

إحتياطيات النقد الأجنبي تنمو بدعم صادرات النفط

أكد مساعد الشؤون الاقتصادية بالبنك المركزي الايراني أن احتياطيات النقد الأجنبي في طور التزايد المضطرد بدعم الصادرات النفطية وغير النفطية.
وأضاف محمد شيريجيان، خلال اجتماع مدراء البنوك المركزية ووزراء اقتصاد دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان (MENAP) ومدير قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي، أن ليست على ايران مديونية وأن اقتصادها أظهر تحملاً كبيراً إزاء الصدمات.
واعتبر أن وضعية الاقتصاد الايراني شهد تحسناً عن السابق رغم وجود الصدمات المستجدة على الصعيد العالمي، وأن إزدهار الأنشطة الاقتصادية أعلى من مستويات ما قبل جائحة كورونا.

٩٠٧ آلاف فرصة عمل جديدة في إيران

أعلن مركز الإحصاء الإيراني عن خلق ٩٠٧ آلاف فرصة عمل جديدة بسوق العمل خلال فصل الصيف (فترة ٢١ يونيو/ حزيران حتى ٢٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٣).
وأوضح المركز، أمس الأربعاء، حول نتائج إحصاء القوى العاملة في فصل الصيف: إن حجم سوق العمل للأفراد فوق سن ١٥ عاماً قد سجل ٢٤/٦٨٦ مليون شخص بزيادة ٩٠٧ آلاف عن الفترة المناظرة السابقة (٢٠٢٢).
وأشار إلى أن قطاع الخدمات استحوذ على النسبة الأعلى عند ٥٠/٥ بالمئة من حجم سوق العمل تلاه الصناعي ٣٤ بالمئة والزراعي ١٥/٥ بالمئة. وبيّن أن معدل البطالة للأشخاص فوق ١٥ عاماً سجل ٧/٩ بالمئة في فصل الصيف بانخفاض ١ بالمئة على أساس سنوي.

خلال زيارة النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى بيلاروسيا

طهران ومينسك نحو إلغاء الدولرة

الوفاق/ وكالات

صرح النائب الأول لرئيس الجمهورية أن حجم العلاقات الاقتصادية بين إيران وبيلاروسيا لا يتناسب مع تعزيز العلاقات السياسية، وقال: في المفاوضات التي أجريت خلال هذه الزيارة تم التوصل الى تفاهمات جيدة للمزيد من تفعيل القطاع الخاص في البلدين، وأن يتم استخدام العملات الوطنية وإلغاء الدولرة.
وأشار محمد مخبر، مساء الثلاثاء، خلال حضوره والوفد رفيع المستوى المرافق له إجتماعاً في مجلس النواب بجمهورية بيلاروسيا مع مسؤولين في برلمان بيلاروسيا، أشار إلى العقوبات التي فرضها الاستكبار على الحكومات والشعوب الحرة، بما فيها الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية بيلاروسيا، مؤكداً أن إيران تمكنت من خلق فرصة للتقدم والاكتفاء الذاتي من خلال احتواء العقوبات.
وقال النائب الأول لرئيس الجمهورية: لقد حققت الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقدماً كبيراً في مجالات التكنولوجيا والطب ومحطات الطاقة والنفط والغاز والبتروكيماويات، وتم تحقيق معظم هذه القدرات من خلال الاعتماد على الطاقات والمعرفة المحلية.

إنتاج ٩٧٪ من الإحتياجات الدوائية

وفي إشارة إلى أن ٩٧٪ من إحتياجات إيران الدوائية يتم إنتاجها محلياً، أضاف مخبر: نحن مستعدون لنقل هذه التجارب إلى بيلاروسيا. وبيّن أن حجم العلاقات الاقتصادية بين البلدين لا يتناسب مع تعزيز العلاقات السياسية، وقال: خلال المفاوضات خلال هذه الزيارة، تم دراسة العقبات أمام التفاهمات الموقعة خلال زيارة رئيس بيلاروسيا إلى إيران وفحصها وإزالتها، وتم التوصل الى تفاهمات جيدة بين البلدين للمزيد من تفعيل القطاع الخاص واستخدام العملات الوطنية وإزالة الدولرة.
واعتبر مخبر الدعم القانوني لتوسيع التعاون الاقتصادي وتسهيل إصدار التأشيرات لرجال الأعمال والسياح من البلدين، وإنشاء خطوط جوية مباشرة، من بين متطلبات تطوير العلاقات الإيرانية - البيلاروسية.
وأكد النائب الأول لرئيس الجمهورية أن الغرب في كل المجالات والهيمنة الأمريكية في تراجع، وقال: إن الأمم الحرة والحكومات المستقلة يمكنها أن تتطور وتتقدم دون دعم غربي.
وأضاف: إن الكارثة الحالية في غزة هي أيضاً علامة على السلوك المناهض لحقوق الإنسان الذي يتبعه الغربيون لإنقاذ أمريكا والكيان الصهيوني سيئ السمعة، في حين تمكنت فئة صغيرة في غزة من تدمير الهيمنة الزائفة للكيان الصهيوني في الانتصارات الأخيرة وفي هذا الصراع مع الفلسطينيين سيهزم الصهاينة في كل الأحوال، ولهذا السبب لجأوا إلى قتل الأبرياء والأطفال وقصف المناطق المدنية.

تطوير الحوار البرلماني

من جانبه، أشار رئيس مجلس النواب البيلاروسي إلى الثقافة والحضارة الغنية والتاريخية لإيران والشعب الإيراني، وأكد أن روابط الصداقة بين برلماني البلدين غير قابل للكسر، ونحن نؤيد بشكل كامل تعزيز التعاون بين برلماني إيران وبيلاروسيا.
وأوضح فلاديمير أندريشينكو: يجب تطوير الحوار البرلماني والعلاقات بين البلدين؛ ووفقاً للظروف الدولية الحالية، فان الحاجة إلى تطوير التعاون بين حكومتي وبرلماني إيران وبيلاروسيا أصبحت أكثر وضوحاً من أي وقت مضى من أجل تحقيق المزيد من التقدم ودعم المصالح الوطنية لبعضنا البعض على الساحة الدولية.

الذكرى الثلاثين للعلاقات السياسية

بدورها، أشارت رئيسة الجمعية الوطنية في بيلاروسيا إلى زيارة النائب الأول لرئيس الجمهورية والوفد المرافق له في الذكرى الثلاثين للعلاقات السياسية بين البلدين، وقالت: هذه الزيادة في رفع مستوى العلاقات السياسية والتبادلات الاقتصادية بين البلدين في العامين الماضيين علامة جيدة على أنه في تطوير علاقاتهما، يمكن لمينسك وطهران وضع تلبية الاحتياجات الاقتصادية والتجارية المتبادلة على جدول الأعمال والوصول إلى مستوى أعلى من العلاقات الاقتصادية مما كانت عليه في السابق رغم ضغوط العقوبات.
ونوهت ناتاليا كاتشانوفا إلى أن بنود الإتفاقيات ووثائق التعاون بين إيران وبيلاروسيا، التي أبرمت خلال زيارة رئيس بيلاروسيا إلى إيران، قد تمت الموافقة عليها من قبل برلمان هذا البلد.

إستخدام العملات الوطنية

هذا وأكد النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس وزراء بيلاروسيا على إجراء التبادلات التجارية بين البلدين بإستخدام العملات الوطنية.
واستقبل رومان غلافشينكو محمد مخبر رسمياً، يوم الثلاثاء، ومن ثم ناقش الطرفان أهم القضايا التي تواجه تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين.
وفي إشارة إلى الذكرى الثلاثين للعلاقات السياسية بين إيران وبيلاروسيا، اعتبر النائب الأول لرئيس الجمهورية تعزيز العلاقات بين طهران ومينسك بمثابة استراتيجية جادة للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وذكر أنه ينبغي توسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين بما يتوافق مع المستوى العالي للعلاقات السياسية. وشدد مخبر على ضرورة تلبية الاحتياجات المتبادلة بين البلدين، مصرحاً: يجب أن تتم التبادلات والإتفاقيات بين البلدين باستخدام العملات الوطنية. كما أشار إلى توقيع إتفاقيات ومذكرات تعاون بين طهران ومينسك؛ مؤكداً بأن العديد من هذه الإتفاقيات دخلت حيز التنفيذ، وفيما يتعلق بالوثائق الأخرى، ينبغي تحديد العقبات القائمة وإزالتها.
ووصف نائب رئيس الجمهورية حل القضايا المتعلقة بالنقد الأجنبي والمصرفي وتطوير وسائل النقل والترانزيت وتسهيل إصدار التأشيرات لرجال الأعمال ورعايا البلدين بأنها ضرورية. وأضاف: القرارات التي تم اتخاذها بين الوفود رفيعة المستوى ينبغي أن تكون في النقطة الصحيحة والجيدة لتطوير العلاقات في كافة المجالات بين البلدين.
كما عدّد مخبر قطاعات المعدات والآلات الطبية واحتياجات القطاع الزراعي وصناعة السيارات والتعدين كأهم مجالات الاستثمار بين البلدين، وقال: من خلال زيادة التفاعلات وإزالة العقبات، سيرتفع مستوى التجارة والاقتصاد والتبادل بين إيران وبيلاروسيا، وصولاً إلى مليار دولار سنوياً.

تطوير العلاقات البيلاروسية-الإيرانية

وفي هذا اللقاء، أعرب رئيس وزراء بيلاروسيا عن اهتمامه بتطوير العلاقات البيلاروسية - الإيرانية في جميع المجالات؛ متطلعاً إلى أن تؤدي زيارة النائب الأول للرئيس الإيراني لمينسك الى توسيع النقل والنفط والبتروكيماويات والتعاون الصناعي والاستثماري بين البلدين.
وأضاف رومان غلافشينكو: التطورات الصناعية في البلدين في السنوات الماضية هي أحد البرامج الرئيسية لخارطة طريق التعاون بين إيران وبيلاروسيا، ونحن مهتمون بتقارب الشركات الخاصة في البلدين من بعضها البعض في مجال الزراعة ومعدات السيارات.

إبرام مذكرة تعاون نفطي

في سياق آخر، وقع وزير النفط الإيراني جواد أوجي، والمدير التنفيذي لشركة "بلنفت خيم" البيلاروسية أندريه ريباكوف، مذكرة تعاون بقطاع النفط والبتروكيماويات.
وتم إبرام المذكرة مساء الثلاثاء في إطار زيارة النائب الأول لرئيس الجمهورية الى العاصمة البيلاروسية مينسك.
وتعنى المذكرة الموقعة بصادرات الخدمات الفنية والهندسية لمعدات النفط والمنتجات البتروكيماوية التي تحتاجها بيلاروسيا، وايجاد التعاون بمجال التكنولوجيا والمقايضة وستتحول الى إتفاقية تنفيذية على المدى القريب.

تسيير رحلات جوية مباشرة

من جانبه، أعلن نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية عن تغيير في عملية إصدار تأشيرات الدخول إلى إيران وبيلاروسيا لرجال الأعمال والناشطين الاقتصاديين.
وعلى هامش زيارة النائب الأول لرئيس الجمهورية إلى بيلاروسيا التي استغرقت يوماً واحداً، تحدث مهدي صفري لمراسل وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية "إرنا" عن إنجازات هذه الرحلة، وقال: بعد الإيعاز الذي أصدره مخبر ومع الإجراءات والمفاوضات التي تم تنفيذها خلال هذه الزيارة، سيتم تصميم طريقة جديدة لتسهيل إصدار التأشيرات لرجال الأعمال.
واعتبر صفري تسهيل عملية إصدار التأشيرات للبلدين أرضية ممهدة لإنشاء خطوط طيران وتسيير رحلات جوية مباشرة بين إيران وبيلاروسيا.
كما أعلن نائب وزير الخارجية عن إزالة كوبونات الشاحنات من أجل إزالة محدودية عدد الشاحنات التي تنقل البضائع بين إيران وبيلاروسيا في إطار الترانزيت.
يشار إلى أن وفد نائب رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ضم كلاً من عباس علي آبادي وزير الصناعة والمعادن والتجارة الذي يرأس بدوره اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين، إضافة إلى وزير النفط جواد أوجي، ووزير الزراعة محمد علي نيكبخت، ونائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية مهدي صفري.

مخبر: من خلال زيادة التفاعلات وإزالة العقبات، سيرتفع مستوى التجارة والاقتصاد والتبادل بين البلدين

غلافشينكو: التطورات الصناعية في البلدين أحد البرامج الرئيسية لخارطة طريق التعاون بين إيران وبيلاروسيا

العدوان الإسرائيلي يجهز على ما تبقى من حياة غزة الإقتصادية

مجزرة المعمداني تقفز بأسعار النفط

ارتفعت أسعار النفط الخام، أمس الأربعاء، في بداية التعاملات مع تصاعد التوتر بالشرق الأوسط بعد استشهاد أكثر من ٥٠٠ فلسطيني في مجزرة جديدة نفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي باستهدافه المستشفى الأهلي المعمداني بقطاع غزة مساء الثلاثاء، مما أثار مخاوف بشأن حدوث اضطرابات في إمدادات النفط من المنطقة.
وبحلول الساعة ٠٢/٢٥ بتوقيت غرينتش، زادت العقود الآجلة لخام برنت ٢/٠٧ دولار بما يعادل ٢/٣٪ إلى ٩١/٩٧ دولار للبرميل. كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي ٢/٢٦ دولار، أو ٢/٦٪ إلى ٨٨/٩٢ دولار للبرميل.
وأخذت الأسواق في الاعتبار المخاطر بعد تفاقم أحداث الشرق الأوسط، والتي تنتج أكثر من ثلث الإنتاج العالمي من النفط الخام، مع تواصل العدوان الإسرائيلي على غزة. وارتكب جيش الاحتلال مجزرة مساء الثلاثاء بعد قصفه المستشفى الأهلي المعمداني، وإثر المجزرة ألغى الأردن قمة كان من المقرر أن يستضيفها بحضور الرئيس الأميركي جو بايدن، والرئيسين المصري عبدالفتاح السيسي، والفلسطيني محمود عباس. وقال فيفيك دار المحلل في بنك الكومنولث الأسترالي في مذكرة للعملاء: إن إلغاء القمة بين بايدن والقادة العرب يقلل من احتمالات التوصل إلى حل دبلوماسي للصراع بين حماس وإسرائيل.
ولليوم ١٢ واصلت إسرائيل عدوانها على قطاع غزة رداً على عملية "طوفان الأقصى"، مستهدفة المدنيين على نطاق واسع، ليرتفع عدد الشهداء الفلسطينيين إلى نحو ٣٥٠٠ والجرحى إلى أكثر من ١٣ ألفاً، في حين ردّت المقاومة بقصف العمق الإسرائيلي، مؤكدة استعدادها لمواجهة أي اجتياح بري.

تدمير البنى التحتية

هذا وكثف الجيش الإسرائيلي قصفه للقطاع الصناعي والمنشآت في قطاع غزة، وواصل تدمير ما تبقى من البنى التحتية التي شهدت آخر ١٥ عاماً ٦ عمليات عسكرية. وأظهرت مقاطع فيديو خلال الأيام الأربعة الأخيرة، تزايد عمليات استهداف المصانع، المتوقفة منذ بداية العدوان على غزة بسبب عدم توافر الطاقة والمياه، وبدرجة أقل شبكات الاتصالات.

تدمير للاقتصاد

وقال وزير الاقتصاد الوطني في الحكومة الفلسطينية: إن ٥٠ ألف منشأة صناعية وتجارية تنتشر في قطاع غزة، بحسب إحصاءات عام ٢٠٢٢.
وذكر خالد العسيلي أن هذه المنشآت أضحت هدفاً إلى جانب البشر والشجر، للصواريخ الإسرائيلية، وتراوح هذه المنشآت من حيث الحجم بين مصانع ومحال تجارية في الأسواق.
وأضاف: تدمير كامل للحياة الاقتصادية تمارسه إسرائيل اليوم.. نحن نتحدث عن خسائر غير مسبوقة في تاريخ العمليات العسكرية على القطاع. وتعجز طواقم وزارة الاقتصاد والمؤسسات ذات العلاقة في حصر آثار ١١ يوماً من الحرب الإسرائيلية، لصعوبة التنقل بين مدن القطاع، التي تشهد قصفاً شديداً. ومن إجمالي عدد المنشآت في غزة، هناك قرابة ٣٠٠٠ مصنع منها ٢٠٠٠ كانت تعمل حتى عشية بدء العدوان والبقية متوقفة منذ سنوات. وحتى المصانع التي كانت تعمل، فان قدرتها الإنتاجية لا تتجاوز ٣٠٪ من كامل طاقتها، لعدم توافر المواد الخام، والطاقة الكهربائية وقيود التصدير.
ومنذ ٧ أكتوبر/تشرين الأول الحالي أغلقت كل المصانع أبوابها، بينما لا تملك وزارة الاقتصاد الفلسطينية ولا جمعية رجال الأعمال أية إحصائيات حول حجم الدمار، لعدم قدرة الطواقم على الحركة.

تدمير البنى التحتية

وقال العسيلي: لم تعد هناك شوارع، ولا شبكات صرف صحي، وقبل كل ذلك أجهزت إسرائيل على شبكات الكهرباء المتآكلة.. (لقد) نفد الغاز والوقود، بينما تجهد الأيدي العاملة في توفير مأوى لعائلاتها. وفي غزة، كانت تعمل مصانع في قطاعات الملابس والنسيج، والصناعات الغذائية، وصناعة الخشب والأثاث وبعض الصناعات المعدنية، وصناعة بعض أنواع الأسمدة. وبحسب بيانات جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في غزة، كانت هذه المصانع الـ ٢٠٠٠، توفر نحو ٢٥ ألف وظيفة مباشرة، ونحو ٣٥ ألف وظيفة غير مباشرة.
وحتى نهاية الربع الثاني ٢٠٢٣، كانت نسبة البطالة في غزة تبلغ ٤٦/٤٪، أي ٢٤٥ ألف فرد عاطل عن العمل، بحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.